

عروض الكتب والندوات

الآفاق الاقتصادية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

سالي حسن

الهيئة العامة للاستعلامات

اسم التقرير: الآفاق الاقتصادية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ... التحديات التي تواجه استدامة النمو وتباطؤ التضخم

الناشر: صندوق النقد الدولي

تاريخ النشر: أكتوبر 2023

المقدمة

لا يزال النشاط الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ على المسار الصحيح، حيث يساهم بنحو ثلثي النمو الاقتصادي في العالم في عام 2023، على الرغم من البيئة الصعبة التي شكلتها معدلات الطلب العالمي المنخفضة على السلع والخدمات بالتزامن مع تشديد السياسات النقدية، كما أدى النمو الصاعد غير المتوقع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في النصف الأول من عام 2023، والذي مدفوعًا بالطلب المحلي القوي، إلى انخفاض معدلات التضخم العام من الذروة التي بلغها بعد الوباء، بالتزامن مع تراجع أسعار السلع الأساسية العالمية. ومع ذلك، فإن زخم النمو في المنطقة أصبح بطيئًا، مع فقدان عملية إعادة فتح الصين للقوة الدافعة، والاستثمار الضعيف، وهو ما يعكس الضعف النسبي للطلب الخارجي.

يتكون التقرير من ثلاث فصول أساسية إلى جانب عدد من الملاحق والإحصائيات حول معدلات التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وجاء الفصل الأول من التقرير بعنوان «آفاق آسيا والمحيط الهادئ: التحديات التي تواجه استدامة النمو وتباطؤ التضخم»، وتناول التطورات الاقتصادية الأخيرة، والعوامل التي تشكل الآفاق المستقبلية

للاقتصاد في المنطقة، والمخاطر التي تهدد التوقعات الاقتصادية والتي لا تزال تميل نحو الجانب السلبي، وإن كانت السياسات تبدو أكثر توازناً، وفي الفصل الثاني بعنوان «تجارب التضخم الأخيرة في آسيا والمحيط الهادئ» يعرض التقرير حقائق وإحصائيات حول معدلات التضخم، وضغوط التضخم وانتشارها، ودور السياسات النقدية في تحجيم معدلات التضخم في المنطقة، ولا سيما في الأسواق الناشئة، أما الفصل الثالث بعنوان «كيف سيؤثر اتجاه النمو في الصين على بقية آسيا؟»، فقد تناول الأهمية المتزايدة للصين ودور سلاسل القيمة العالمية.

آفاق آسيا والمحيط الهادئ: التحديات التي تواجه استدامة النمو وتباطؤ التضخم

ظلت الأوضاع الاقتصادية العالمية تشكل تحديًا لاقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ما دفع البنوك المركزية في دول المنطقة إلى تشديد السياسات النقدية، وذلك رغم انخفاض أسعار السلع الأساسية على مستوى العالم من ذروتها في عام 2022، مما دعم تراجع معدلات التضخم، كما ساهمت القرارات الاقتصادية القوية في الحد من انتقال عدوى إفلاس البنوك في الولايات المتحدة وسويسرا إلى باقي مناطق العالم. ونظرًا إلى أن إعادة الانفتاح الاقتصادي في آسيا بعد القيود الصحية الناجمة عن فيروس كورونا تمت في وقت متأخر عن أي مكان آخر، فقد استفادت المنطقة من انتعاش الطلب المحلي المرتبط بها لاحقًا. ومع ذلك، شهد الطلب الخارجي تباطؤًا ملحوظًا، مما يعكس تحول الطلب العالمي من السلع إلى الخدمات وانكماش دورة التكنولوجيا بشكل أكبر من المتوقع.

شهدت المنطقة في الربع الأول من العام نموًا، في حين شهد الربع الثاني صعودًا وهبوطًا في معدلات النمو، حيث دعم الاستهلاك الخاص، وانفاق الأسر في آسيا لبعض المدخرات الفائضة التي تراكمت خلال فترة الوباء النمو في الربع الأول من العام، تبع ذلك انتعاش صادرات السيارات نتيجة لعودة سلاسل التوريد لكل من الهند والصين، أما بالنسبة للاقتصادات المفتوحة في المنطقة المتخصصة في صادرات السلع - معظمها اقتصادات دول رابطة جنوب شرق آسيا وكوريا وتايوان - فقد شهدت ضعفًا في الطلب العالمي على السلع، في حين كان أداء الاقتصادات الموجهة نحو الخدمات أفضل.

تشير التوقعات بشكل عام إلى تباطؤ معدلات النمو في المنطقة، بما في ذلك الصين نتيجة ضعف قطاع المقاولات وتراجع السياحة التي لم تعد إلى معدلاتها السابقة قبل الجائحة، فضلاً عن ضعف الطلب الخارجي، إلى جانب بعض المؤشرات الأخرى حول تراجع الاستثمارات نتيجة التخوف من الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة.

تراجعت معدلات التضخم في المنطقة بشكل عام بفضل انخفاض أسعار الأغذية والطاقة والسلع الأساسية، رغم أن بعض الاقتصادات، مثل اليابان، شهدت ارتفاعاً في معدلات التضخم وصل إلى مستويات لم تشهدها منذ عقود بسبب ضعف الطلب المحلي، والسياسات النقدية المقيدة، بينما يظل التضخم في الصين منخفضاً وأقل كثيراً من المتوقع، وهو ما يعكس انخفاض أسعار الغذاء والوقود واستمرار الركود الاقتصادي الكبير، كما ارتفع معدل التضخم الأساسي في الهند في الربع الثالث بسبب صدمة أسعار الخضروات المرتبطة بالطقس السيئ.

ستظل منطقة آسيا والمحيط الهادئ المنطقة الأكثر ديناميكية هذا العام، حيث من المتوقع أن يرتفع النمو من 3.9% في عام 2022 إلى 4.6% في عام 2023، كذلك من المتوقع أن تساهم الصين والهند بشكل مشترك بنحو نصف النمو العالمي في عامي 2023 و2024، وأن يتباطأ النمو في آسيا إلى 4.2% في عام 2024 وإلى 3.9% على المدى المتوسط، وهو أدنى مستوى في العقدين الماضيين باستثناء عام 2020.

تؤثر توقعات تراجع النمو الاقتصادي في الصين على المدى القريب على النمو الاقتصادي في المنطقة. ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الصيني بنسبة 5% في عام 2023 وبنسبة أقل في عام 2024 تقدر بنحو 4.2%. وبالمقارنة مع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في إبريل 2023، يمثل هذا انخفاضاً قدره 0.2 و0.3 نقطة مئوية على التوالي، وهو يعكس الطلب الضعيف في قطاع العقارات.

يعتبر تحول الطلب العالمي نحو الخدمات بمثابة رياح معاكسة للمنطقة لبعض الوقت، على الرغم من توقعات النمو القوية في الولايات المتحدة، حيث

ارتفعت معدلات النمو في الولايات المتحدة لعامي 2023 و2024 في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر 2023 بنحو 0.5 و0.4 نقطة مئوية على التوالي، مقارنة بأبريل، بفضل الاستثمار التجاري القوي ونمو الاستهلاك المرن. يشهد النمو في الاقتصادات المتقدمة في آسيا (باستثناء اليابان) تباطؤًا، حيث تؤثر الظروف النقدية المتشددة سلبًا على الطلب بسبب أسعار الفائدة، واستمرار ضعف الطلب الخارجي، وكذا الأمر في أستراليا ونيوزيلندا، حيث أدت أقساط الرهن العقاري المرتفعة إلى انخفاض الدخل الحقيقي للمتاح للأسر، ومن المتوقع أن يشهد الطلب المحلي المزيد من الانخفاض. وفي كوريا، من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 1.4 % في عام 2023، ما يعكس التراجع الناجم عن دورة أشباه الموصلات، أما بالنسبة لليابان، فقد ارتفعت معدلات النمو من 1.4 % إلى 2.0 % في النصف الأول من عام 2023، بينما انخفضت في سنغافورة من 1.5 % إلى 1 %.

تجارب التضخم الأخيرة في آسيا والمحيط الهادئ

تشير تجارب التضخم الأخيرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تساؤلات مهمة حول معدلات التضخم في المناطق الأخرى، وأسباب تباينها بشكل كبير داخل المنطقة ذاتها. لقد شكلت التطورات الخارجية التي تعرضت لها قطاعات الغذاء والوقود وسلاسل الإمداد في الاقتصادات الآسيوية صدمات حرجة، لكن تأثيرها على اقتصادات المنطقة كان أقل من أي مكان آخر، ويرجع ذلك جزئيًا إلى نوعية المنتجات والخدمات التي تقدمها تلك الاقتصادات، وأيضًا بسبب السياسات المباشرة لمنع ارتفاع الأسعار.

شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل عام زيادة ملحوظة في التضخم، ولكن التضخم في المتوسط كان أقل من المناطق الأخرى، كما تختلف تجارب البلدان بشكل كبير، فقد شهدت بعض البلدان ارتفاعًا تاريخيًا في معدلات التضخم، بينما شهدت بلدان أخرى انخفاضًا ملحوظًا، كذلك ارتفعت تكاليف النقل والغذاء والوقود بشكل كبير، على الرغم من أن الزيادة في تكاليف الغذاء كانت أقل من المناطق الأخرى في العالم، كما زادت تكاليف الوقود بمقدار أقل في الأسواق الآسيوية الناشئة.

تشير أنماط التضخم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى تشابه الاقتصادات المتقدمة في أستراليا وكوريا ونيوزيلندا وسنغافورة، مع تلك الموجودة في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو (على الرغم من اختلافها في الاتساع)، حيث انخفض التضخم في مؤشر أسعار المستهلك الرئيسي (CPI) في وقت مبكر من الوباء ثم تزايد مرة أخرى؛ وقد أدى مؤشر أسعار المنتجين والتضخم إلى تضخم مؤشر أسعار المستهلك، ولكن لا توجد دلائل تذكر على أن دوامة الأجور والأسعار هي التي قادت دورة التضخم.

لقد أدت الاستجابات المتباينة للجائحة إلى خلق مزيج معقد من صدمات الطلب والعرض التي تباينت مع مرور الوقت، حيث كانت عمليات الإغلاق عمومًا أطول أمدًا في بلدان آسيا والمحيط الهادئ، ما أدى إلى انخفاض الطلب وارتفاع معدلات التضخم، كذلك تباينت السياسات المالية والنقدية أثناء فترة الجائحة في جميع أنحاء المنطقة. ومع ذلك، فقد ساعدت السياسات المالية والنقدية الأخيرة في إدارة معدلات التضخم وخفضها.

هناك أنماط مماثلة في العديد من الأسواق الناشئة ومنخفضة الدخل في المنطقة (مثل بنغلاديش وبوتان وكمبوديا وفيجي وإندونيسيا وماليزيا ونيبال والفلبين وتايلاند)، على الرغم من أن ارتفاع معدلات التضخم كانت أقل إثارة للانتباه مقارنة بتلك التي حدثت في السنوات السابقة.

كانت دورة التضخم متأخرة في اليابان عن الاقتصادات المتقدمة الأخرى، وكان التضخم أعلى من 2% منذ منتصف عام 2022، مع ارتفاع التضخم العام حاليًا فوق المعدلات الأساسية ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى دعم الطاقة، بعد خفض قيمة العملة وزيادة الأجور، على عكس الصين التي شهدت معدلات التضخم أقل خلال الجائحة عما كانت عليه قبل الجائحة.

على النقيض من ذلك، كانت معدلات التضخم في دول، مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وسريلانكا، أعلى بكثير من بقية البلدان في المنطقة، نظرًا لما تعانيه تلك الدول من ضغوط اقتصادية متزايدة ارتبطت في معظمها بانخفاضات كبيرة في أسعار الصرف.

علاوة على ذلك، ترجع نتائج التضخم هذه إلى ضغوط الأسعار الخارجية المرتفعة، والتغيرات في أسعار الغذاء والوقود العالمية وتقلبات أسعار الصرف، فضلاً عن التأثير البالغ لجائحة كورونا التي تسببت في إحداث سلسلة معقدة من صدمات العرض والطلب في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتباين معدلات الطلب بسبب الاختلافات في عمليات الإغلاق وإعادة الفتح، ما دفع البنوك المركزية في المنطقة إلى انتهاج سياسات مالية ونقدية مقيدة بعد وقت قصير من بداية الأزمة ساهمت في دعم اقتصادات تلك الدول بشكل قوي.

أثرت سلاسل التوريد وتكاليف النقل وأسعار السلع الأساسية المرتفعة على معدلات التضخم في المنطقة، وبشكل أكبر من حيث القيمة المطلقة مقارنة ببقية العالم، ويشير ذلك إلى أن أسعار الوقود كان لها تأثير أكبر قليلاً على ديناميكيات التضخم في البلدان الآسيوية مقارنة ببقية العالم، وهو ما يرتبط بالحجم الكبير لقطاعات التصنيع في المنطقة. ومع ذلك، فإن معدلات الطلب الإيجابية الضعيفة نسبياً عوضت هذه الضغوط السعريّة، لأن عمليات الإغلاق تم رفعها في وقت متأخر مقارنة بالمناطق الأخرى.

كيف سيؤثر اتجاه النمو في الصين على بقية آسيا؟

تزايدت أهمية الصين في الاقتصاد العالمي بشكل كبير على مدى العقود القليلة الماضية، حيث ساهم دخولها في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز صعودها الاقتصادي. تُعد الصين محركاً حاسماً لتحقيق التكامل الاقتصادي في آسيا، كما أصبحت في الآونة الأخيرة مورداً رئيسياً لمدخلات الإنتاج. ونظراً لأهمية الصين بالنسبة للمنطقة، فإن المسارات المختلفة قد تحمل تأثيرات غير مباشرة كبيرة على آسيا. ومن الممكن أن تؤدي الإصلاحات المعززة للإنتاج في الصين إلى ارتفاع معدلات النمو في آسيا، وخاصة في الاقتصادات الأصغر حجماً والأكثر انفتاحاً والتي تتمتع بروابط قوية مع سلاسل القيمة العالمية.

زاد نفوذ الصين في الاقتصاد العالمي بشكل كبير خلال العقود القليلة الماضية، وزاد هذا الصعود في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بحلول أواخر العقد الأول من القرن الحادي

والعشرين بفضل النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته، ونمت أهمية الصين في التجارة العالمية، حيث ارتفعت حصتها من أقل من 2.5% في عام 1997 إلى 12% في عام 2022، ما يجعلها واحدة من أكبر الدول الاقتصادية. وكما هو الحال مع الاقتصادات الأخرى التي تطورت، كان صعود الصين مصحوبًا أيضًا بدور متزايد في الابتكار، حيث تركز الصين بشكل كبير على البحث العلمي والتطوير، على نحو يجعلها في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

تمثل التجارة مع الصين محركًا للتكامل الاقتصادي في آسيا على مدى العقود القليلة الماضية، حيث زادت التجارة الصينية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9% بين عامي 2000 و2022، كما لعبت العلاقات التجارية دورًا حاسمًا في آسيا، وأصبحت المدخلات الصينية المستخدمة للصادرات ذات أهمية متزايدة مع مرور الوقت.

الختام

من المتوقع أن يبلغ النمو في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نحو 4.6% في عام 2023، مقارنة بـ 3.9% في عام 2022، كما هو متوقع في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر في مايو 2023. ومن المتوقع أن يتراجع النمو إلى نحو 4.2% في عام 2024، إذ من المتوقع أن يؤثر تباطؤ قطاع العقارات في الصين على الطلب في جميع أنحاء المنطقة. ومن المتوقع أن يشهد النمو في الأمد المتوسط مزيدًا من الاعتدال، ليصل إلى 3.9%، مع ضغوط التباطؤ الهيكلي في الصين وضعف الإنتاج في العديد من الاقتصادات الأخرى في المنطقة — وهي التطورات التي تعكس جزئيًا شبح تقليص المخاطر على مستوى العالم. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم في عام 2024 ضمن النطاقات التي تستهدفها البنوك المركزية في معظم البلدان، وهي وتيرة أسرع لخفض التضخم مقارنة بالمناطق الأخرى.

تظل المخاطر التي تهدد آفاق المستقبل القريب - على الصعيد العالمي وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ - مائلة نحو النظرة السلبية، ولكنها أكثر توازنًا عما كانت عليه قبل ستة أشهر. ومن الممكن أن يؤدي التعافي الضعيف المتوقع في الصين إلى تأثيرات سلبية على شركائها التجاريين، كذلك من شأن السياسات

المالية المقيدة في الولايات المتحدة أو داخل المنطقة أن تؤدي إلى تشييط معدلات النمو، وخاصة في الاقتصادات والقطاعات شديدة الاستدانة.

تشير التوقعات المستقبلية إلى بعض المخاطر الناجمة عن التجزئة الجيواقتصادية، حيث تؤدي سياسات تخفيف المخاطر التي تنتهجها الاقتصادات الكبرى إلى إعاقة النمو بشكل كبير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن ناحية أخرى، فإن تنفيذ مجموعة شاملة من الإصلاحات في الصين من شأنه أن يعزز آفاق النمو في الأمد المتوسط، وخاصة في الاقتصادات الأصغر حجمًا والأكثر انفتاحًا، بينما تعاني العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية من الديون أو تقترب منها وتواجه مخاطر إعادة التمويل.

ينبغي للبنوك المركزية أن تواصل سياساتها التي تستهدف ثبات معدلات التضخم عند المستوى المتوقع، مع تعزيز الإشراف المالي، والمراقبة اليقظة للمخاطر المحتملة، وتحديث أطر السياسات لتفادي مواجهة الضغوط على الاستقرار المالي.